الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري
MINISTERE DE L'AGRICULTURE DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE

CABINET

CELLULE DE COMMUNICATION ET D'INFORMATION

الديوان

خلية الإعلام و الاتصال

Synthèse de presse

ملخص الصحـــافة

https://madr.gov.dz

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE

أدرج يوم : الإثنين, 13 جانفي 2025 15:30

تطهير العقار الفلاحي:
طي الملف قبل نهاية 2025

الجزائر - أكد المدير العام للديوان الوطني للأراضي الفلاحية, محمد أمزيان لعناصري, أن عملية تطهير واسترجاع العقار الفلاحي الممنوح من طرف الدولة في إطار القانون 10-03, بلغت مراحل "جد متقدمة" وسيتم طي هذا الملف "نهائيا" قبل نهاية السنة الجارية.

وفي حوار ل/وأج/, أكد السيد لعناصري أن عملية تطهير واسترجاع العقار الفلاحي الممنوح في إطار القانون 10-03, المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة والذي نص على تحويل حق الانتفاع إلى حق الامتياز, بلغت مراحل "جد متقدمة, وتنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية, السيد عبد المجيد تبون, سيتم طي هذا الملف نهائيا قبل نهاية السنة الجارية 2025".

وكان رئيس الجمهورية, خلال إشرافه على الاحتفال بالذكرى الـ50 لتأسيس الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين (نوفمبر 2024), أن "العقار الفلاحي معضلة وإرث منذ الاستقلال لكن سنعمل على طي الملف نهائيا خلال السنة القادمة 2025", داعيا أعضاء الحكومة إلى العمل مع الفلاحين لإيجاد حل لهذا الملف مع "ضوابط قانونية لتحديد ملكية الأراضي وحمايتها".

وتم إلى يومنا هذا, استرجاع أكثر من 85 ألف هكتار من الأراضي غير المستغلة والتي سيعاد توزيعها في إطار الامتياز, حسب ما كشف عنه المدير العام, مؤكدا أن هذه العملية جاءت بناء على نتائج المعاينة الميدانية من طرف اللجان الولائية للمراقبة ومتابعة إنجاز المشاريع الفلاحية, والتي تضم عددا من المصالح, على غرار الديوان ومديريات المصالح الفلاحية والبلديات.

وجاء قرار إلغاء استفادة المعنيين من هذه الأراضي بعد تلقيهم اعذارات في هذا الشأن, حيث "امتثل العديد من الفلاحين وقاموا بالالتزام ببنود دفتر الشروط, فيما تم فسخ 1531 عقد امتياز فلاحي", حسب المسؤول, الذي أشار إلى أنه "سيتم منح العقار المسترجع لمستثمرين أكثر جدية".
أما بخصوص الملفات العالقة, المعنية بالتسوية في ظل الصيغ السابقة في إطار المرسوم التنفيذي 24-55 المعدل والمتمم لمرسوم 432-21, أوضح السيد لعناصري أنها "بلغت أكثر من 33 ألف ملف بمساحة إجمالية قدرت بأكثر من 642 ألف هكتار على مستوى 52 ولاية", مشيرا إلى أنه "تمت دراسة 98 بالمائة من مجمل الملفات العالقة".
وبعد دراسة هذه الملفات, تم إلى غاية اليوم "منح أكثر من 1300 شهادة تأهيل لمساحة إجمالية تقدر بـ 141 ألف هكتار", وهي شهادات يمنحها الديوان بعد تسوية الوضعية في انتظار الحصول على عقد امتياز.

استفادة أكثر من 188 ألف فلاح من عقود الامتياز الفلاحي

وفي حديثه عن الأراضي الفلاحية المستغلة دون سندات, أفاد السيد لعناصري بأن الديوان قد أحصى ما يقارب 142 ألف ملف قابل للتسوية لمستغلي هذه الأراضي, في إطار المنشور الوزاري المشترك رقم 750 والمتعلق بتطهير العقار الفلاحي, وكذا القرار الوزاري المشترك المؤرخ سنة 2022 الذي نظم عملية تسوية المستغلين بدون سندات في إطار مطابقة الأراضي الفلاحية.
وتبعا لذلك, تم لحد الآن تحرير أكثر من 11 ألف محضر "إيجابي" لفائدة أصحاب الملفات المودعة وكذا 11 ألف محضر "سلبي" لأسباب مختلفة, بعد القيام بأكثر من 52 ألف معاينة ميدانية من طرف اللجان الولائية المختصة, وفقا للمسؤول ذاته.
واستفاد 188320 فلاحا من عقود الامتياز الفلاحي, بنسبة 98 بالمائة من مجمل المعنيين بعملية تحويل حق الانتفاع إلى حق الامتياز, بمساحة تقدر بأكثر من 1ر2 مليون هكتار عبر الوطن.
وبالمناسبة, أكد المدير العام للديوان الوطني للأراضي الفلاحية أن هذه النتائج "الإيجابية" المحققة جاءت بفضل "التنسيق الدائم ضمن عمل اللجان التقنية لترقية الاستثمار الفلاحي مع الولاة ومصالح أملاك الدولة عبر مختلف الولايات".
وذكر المسؤول بأن السنة الماضية عرفت تنصيب 51 لجنة تعنى بدراسة مختلف صيغ الاستثمار الفلاحي واقتراح الحلول للوضعيات محل نزاع. وسيتم قبل نهاية يناير الجاري استكمال تنصيب اللجنة التقنية الأخيرة بولاية برج باجي مختار.
ويترأس هذه اللجان المدير العام للديوان, وتضم المدراء الولائيين لكل من المصالح الفلاحية, الديوان الوطني للأراضي الفلاحية, مسح الأراضي والحفظ العقاري, الموارد المائية وكذا المسيرين الولائيين لأملاك الدولة.

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 05

استفادة 188 ألف فلاح من عقود الامتياز.. لعناصري:

طي ملف تطهير العقار الفلاحي قبل نهاية 2025

•منح 81 ألف هكتار من العقار الفلاحي عبر المنصة الرقمية ■ توسيع المساحات الزراعية لتحقيق أمن غذائي واكتفاء ذاتي

■ تقليص فاتورة الاستيراد والتوجّه نحو التصدير إلى الأسواق الخارجية

أكد الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، محمد أمزيان لعناصري، أن عملية تطهير واسترجاع العقار الفلاحي بلغت مراحل جد متقدمة، تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وسيتم طي هذا الملف نهائيا قبل نهاية السنة الجارية 2025.

عادل. م/واج

وأكد لعناصري في حوار خصّ به وكالة الأنباء، استرجاع أكثر من 85 ألف هكتار من الأراضي غير المستغلة والتي سيعاد توزيعها في إطار الامتياز، حسبما كشف عنه المدير العام، مؤكدا أن هذه العملية جاءت بناء على نتائج المعاينة الميدانية من طرف اللجان الولائية للمراقبة ومتابعة إنجاز المشاريع الفلاحية، والتي تضم عددا من المصالح، على غرار الديوان ومديريات المصالح الفلاحية والبلديات.

وأوضح أن الديوان "برمج عملية توزيع 122 ألف هكتار من الأراضي الفلاحية خلال السنة الجارية، على شكل محافظ عقارية عبر منصته الرقمية"، في إطار المرسوم التنفيذي 432-21، الصادر في نوفمبر 2021، والمحدّد لشروط وكيفيات منح الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة. وتتوزع هذه الأراضي على "66 محيطا بـ12 ولاية هي تيارت، وسيدي بلعباس، وغليزان، وسعيدة، والبيض، والشلف، والمنيعة، وتندوف، وإن صالح، وإن قزام، وتيمعون وتمنراست"، حسب المدير العام الذي أشار إلى إمكانية إضافة ولايات أخرى في حال توفّر أراض إضافية تحوز موارد مائية".

وتهدف هذه العملية إلى توسيع المساحات الزراعية في البلاد لتحقيق أمن غذائي واكتفاء ذاتي في كل المنتجات الفلاحية، لاسيما الاستراتيجية، وهو الأمر الذي يساهم في تقليص فاتورة الاستيراد والتوجّه نحو التصدير إلى الأسواق الخارجية.

وفي حديثه عن رقمنة العقار الفلاحي، أبرز المدير العام دورها في تشخيص واقع القطاع بأرقام وبيانات صحيحة وواقعية، تسمح بإرساء آليات لجعله قوة للاقتصاد الوطني وتمكن من تحقيق أهداف السلطات العليا.

وفي هذا الإطار، أوضح لعناصري أنه، تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، القاضية برقمنة القطاع الفلاحي وتحديثه، وضع الديوان الوطني للأراضي الفلاحية الرقمنة ضمن أولوياته، لاسيما من خلال إطلاق منصة رقمية لتقديم طلبات الاستفادة من العقار الفلاحي، في 1 نوفمبر 2023، والتي مكّنت من الحصول على الأراضي بكل شفافية وفي فترة وجيزة مما ساهم في رفع مردوديتها.

ويعتزم الديوان رقمنة المعاينة الميدانية لإنجاز المشاريع الفلاحية، حيث يتم حاليا في هذا الإطار تكوين الإطارات والمهندسين التابعين للديوان للتحكّم في النظام المعلوماتي الجغرافي SIG++"، وبالمناسبة، أوضح المسؤول أنه تم، منذ إطلاق المنصة الخاصة بالديوان، منح "81 ألف و115هكتار من العقار الموجه للاستثمار بـ 77 محيطا فلاحيا". وجاء ذلك بعد نشر خمس محافظ عقارية على المنصة، حيث شملت المحفظة الأولى خمس ولايات بها 39 محيط امتياز بمساحة قدرها 13 ألفا و582 هكتار، في حين شملت المحفظة العقارية الثانية ولاية سوق اهراس بخمس محيطات بمساحة 235 هكتار. أما المحفظة العقارية الثالثة، فشملت سبع ولايات بها 22 محيط امتياز بمساحة قدرها 24 ألف و790 هكتار، وشملت المحفظة الرابعة 6 ولايات بها 9 محيطات بمساحة قدرها 22 ألف و508 هكتار، بينما تضمّنت المحفظة العقارية الخامسة محيطا واحدا بولاية النعامة بمساحة إجمالية قدرت بـ10 آلاف هكتار. وتجري حاليا دراسة ملفات الترشح للمحفظة العقارية السادسة التي تم عرضها أيضا بالمنصة والتي شملت محيطا واحدا بولاية النعامة بمساحة إجمالية قدرت بـ10 آلاف هكتار. جدير بالذكر، أنه، باستعمال هذه المنصة التي جاءت تجسيدا للمرسوم التنفيذي رقم 432-21، بإمكان الراغب من الاستفادة من أحد العقارات تقديم طلبه مباشرة عبر المنصة، التي تحتوي على معلومات تفصيلية لكل محيط، (البلدية المعنية، الإحداثيات، المساحة المتاحة، ظروف التربة والمناخ، إضافة إلى الموارد المائية والكهرباء والطرق المتاحة).

استفادة أكثر من 188 ألف فلاح من عقود الامتياز الفلاحي

وفي حديثه عن الأراضي الفلاحية المستغلة دون سندات، أفاد لعناصري بأن الديوان قد أحصى ما يقارب 142 ألف ملف قابل للتسوية لمستغلي هذه الأراضي، في إطار المنشور الوزاري المشترك رقم 750 والمتعلق بتطهير العقار الفلاحي، وكذا القرار الوزاري المشترك المؤرّخ سنة 2022 الذي نظم عملية تسوية المستغلين من دون سندات في إطار مطابقة الأراضي الفلاحية.

وتبعا لذلك، تم لحدّ الآن تحرير أكثر من 11 ألف محضر "إيجابي" لفائدة أصحاب الملفات المودعة وكذا 11 ألف محضر "سلبي" لأسباب مختلفة، بعد القيام بأكثر من 52 ألف معاينة ميدانية من طرف اللجان الولائية المختصة، واستفاد 188320 فلاح من عقود الامتياز الفلاحي، بنسبة 98٪ من مجمل المعنيين بعملية تحويل حق الانتفاع إلى حق الامتياز، بمساحة تقدر بأكثر من 2،1 مليون هكتار عبر الوطن.

الشعب
يومية وطنية اخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة: 02

تطهير العقار الفلاحي.. طي الملف قبل نهاية 2025

المدير العام للديوان الوطني للأراضي الفلاحية:

أكد المدير العام للديوان الوطني للأراضي الفلاحية محمد أمزيان لعناصري، أن عملية تطهير واسترجاع العقار الفلاحي الممنوح من طرف الدولة في إطار القانون 10-03، بلغت مراحل "جد متقدمة" وسيتم طي هذا الملف "نهائيا" قبل نهاية السنة الجارية.

وأكد لعناصري في حوار لوكالة الأنباء الجزائرية، أن عملية تطهير واسترجاع العقار الفلاحي الممنوح في إطار القانون 10-03، المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة والذي نص على تحويل حق الانتفاع إلى حق الامتياز، بلغت مراحل "جد متقدمة، وتنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، سيتم طي هذا الملف نهائيا قبل نهاية السنة الجارية 2025".

وكان رئيس الجمهورية، خلال إشرافه على الاحتفال بالذكرى 50 لتأسيس الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين (نوفمبر 2024)، قد أشار إلى أن "العقار الفلاحي معضلة وإرث منذ الاستقلال، لكن سنعمل على طي الملف نهائيا خلال السنة القادمة 2025". داعيا أعضاء الحكومة إلى العمل مع الفلاحين لإيجاد حل لهذا الملف، مع "ضوابط قانونية لتحديد ملكية الأراضي وحمايتها".

وتم إلى يومنا هذا، استرجاع أكثر من 85 ألف هكتار من الأراضي غير المستغلة والتي سيعاد توزيعها في إطار الامتياز، حسب ما كشف عنه المدير العام، مؤكدا أن هذه العملية جاءت بناء على نتائج المعاينة الميدانية من طرف اللجان الولائية للمراقبة ومتابعة إنجاز المشاريع الفلاحية، والتي تضم عددا من المصالح، على غرار الديوان ومديريات المصالح الفلاحية والبلديات.

أما بخصوص الملفات العالقة، المعنية بالتسوية في ظل الصيغ السابقة في إطار المرسوم التنفيذي 24-55 المعدل والمتمم للمرسوم 432-21، أوضح السيد لعناصري أنها "بلغت أكثر من 33 ألف ملف بمساحة إجمالية قدرت بأكثر من 642 ألف هكتار على مستوى 52 ولاية"، مشيرا إلى أنه "تمت دراسة 98٪ من مجمل الملفات العالقة".

وبعد دراسة هذه الملفات، تم إلى غاية اليوم، "منح أكثر من 1300 شهادة تأهيل لمساحة إجمالية تقدر بـ141 ألف هكتار"، وهي شهادات يمنحها الديوان بعد تسوية الوضعية، في انتظار الحصول على عقد امتياز.

وفي حديثه عن الأراضي الفلاحية المستغلة دون سندات، أفاد لعناصري بأن الديوان قد أحصى ما يقارب 142 ألف ملف قابل للتسوية لمستغلي هذه الأراضي، في إطار المنشور الوزاري المشترك رقم 750 والمتعلق بتطهير العقار الفلاحي، وكذا القرار الوزاري المشترك المؤرخ سنة 2022 الذي نظم عملية تسوية المستغلين بدون سندات في إطار مطابقة الأراضي الفلاحية.

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 04

المدير العام للديوان الوطني للأراضي الفلاحية محمد أمزيان لعناصري:

نحو توزيع 122 ألف هكتار من الأراضي في 2025

□ منح أزيد من 81 ألف هكتار من العقار الفلاحي عبر المنصة الرقمية

يعتزم الديوان الوطني للأراضي الفلاحية خلال السنة الجارية توزيع 122 ألف هكتار من الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، بغرض الاستصلاح في إطار الامتياز، حسبما كشف عنه المدير العام للديوان، محمد أمزيان لعناصري.

لؤي. ع

وفي حوار خص به /وأج/، أكد لعناصري أن الديوان "برمج عملية توزيع 122ألف هكتار من الأراضي الفلاحية خلال السنة الجارية، على شكل محافظ عقارية عبر منصته الرقمية"، في إطار المرسوم التنفيذي 432-21، الصادر في نوفمبر 2021، والمحدد لشروط وكيفيات منح الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

وتتوزع هذه الأراضي على "66 محيطا بـ 12 ولاية تتمثل في كل تيارت، سيدي بلعباس، غليزان، سعيدة، البيض، الشلف، المنيعة، تندوف، إن صالح، إن قزام، تيممون وتمنراست"، حسب المدير العام الذي أشار إلى "إمكانية "إضافة ولايات أخرى في حال توفر أراضي إضافية تحوز على موارد مائية". وتهدف هذه العملية – حسبه – إلى توسيع المساحات الزراعية في البلاد لتحقيق أمن غذائي واكتفاء ذاتي في كل المنتجات الفلاحية، لاسيما الاستراتيجية، وهو الأمر الذي يساهم في تقليص فاتورة الاستيراد والتوجه نحو التصدير إلى الأسواق الخارجية.

وفي حديثه عن رقمنة العقار الفلاحي، أبرز المدير العام دورها في "تشخيص واقع القطاع بأرقام وبيانات صحيحة وواقعية، تسمح بإرساء آليات لجعله قوة للاقتصاد الوطني وتمكن من تحقيق أهداف السلطات العليا".

وفي هذا الإطار، أوضح لعناصري أنه، تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، القاضية برقمنة القطاع الفلاحي وتحديثه، وضع الديوان الوطني للأراضي الفلاحية الرقمنة ضمن أولوياته، لاسيما من خلال إطلاق منصة رقمية لتقديم طلبات الاستفادة من العقار الفلاحي، في 1 نوفمبر 2023، والتي مكنت من "الحصول على الأراضي بكل شفافية وفي فترة وجيزة مما ساهم في رفع مردوديتها". ويعتزم الديوان رقمنة المعاينة الميدانية لإنجاز المشاريع الفلاحية، حيث يتم حاليا في هذا الإطار تكوين الإطارات والمهندسين التابعين للديوان للتحكم في النظام المعلوماتي الجغرافي ++SIG"، يضيف المدير العام.

منح أزيد من 81 ألف هكتار من العقار الفلاحي عبر المنصة الرقمية

وبالمناسبة، أوضح المسؤول أنه تم، منذ إطلاق المنصة الخاصة بالديوان، منح "81 ألف و115 هكتار من العقار الموجه للاستثمار بـ 77 محيطا فلاحيا". وجاء ذلك بعد نشر خمس محافظ عقارية على المنصة، شملت المحفظة الأولى خمس ولايات بها 39 محيط امتياز بمساحة قدرها 13 ألف و582 هكتار. في حين شملت المحفظة العقارية الثانية ولاية سوق اهراس بخمسة محيطات بمساحة 235 هكتارا.

أما المحفظة العقارية الثالثة، فشملت سبع ولايات بها 22 محيط امتياز بمساحة قدرها 24 ألف و790 هكتار، وشملت المحفظة الرابعة 6 ولايات بها 9 محيطات بمساحة قدرها 22 ألف و508 هكتار. بينما تضمنت المحفظة العقارية الخامسة محيطا واحدا بولاية النعامة بمساحة إجمالية قدرت بـ 10 آلاف هكتار. وتجري حاليا دراسة ملفات الترشح للمحفظة العقارية السادسة التي تم عرضها أيضا بالمنصة والتي شملت محيطا واحدا بولاية النعامة بمساحة إجمالية قدرت بـ 10 آلاف هكتار.

جدير بالذكر، أنه، باستعمال هذه المنصة التي جاءت تجسيدا للمرسوم التنفيذي رقم 432-21، بإمكان الراغب في الاستفادة من أحد العقارات تقديم طلبه مباشرة عبر المنصة، التي تحتوي على معلومات تفصيلية لكل محيط، (البلدية المعنية، الإحداثيات، المساحة المتاحة، ظروف التربة والمناخ، إضافة إلى الموارد المائية والكهرباء والطرق المتاحة.

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 05

بينها الحمضيات والتمور ابتداء من الثلاثي الجاري.. حد كحيل لـ"المساء":

تصدير الفواكه الموسمية نحو إفريقيا أسبوعيا

■ استلام الجزائر لحاويات مجهزة بنظام تبريد لرفع الكميات المصدّرة

كشف رئيس التكتل الجزائري لمصدّري الخضر والفواكه توفيق حد كحيل عن الانطلاق في تصدير أولى الشحنات من الفواكه الموسمية نحو عدة بلدان بإفريقيا الوسطى ابتداء من الثلاثي الأول من السنة، مؤكدا أن هذه الشحنات ستشمل مئات الأطنان من التمور والحمضيات وغيرها من الفواكه الموسمية كل أسبوع.

زولا سومر

أفاد حد كحيل في تصريح لـ"المساء"، أمس، بأن التكتل يحضر حاليا لتصدير فواكه طازجة باتجاه بعض البلدان إفريقيا الوسطى، ومن المنتظر أن تنطلق العملية قبل نهاية الثلاثي الأول من السنة بعد الحصول على كل التراخيص واستكمال الاجراءات الإدارية المتعلقة بعملية التصدير.

وأوضح بأن التكتل توجّه نحو هذه الوجهة الجديدة بعدما ظل لوقت طويل يتعامل مع الدول الأوروبية، بفضل المزايا التي توفرها باعتبارها أسواق لا تزال عذراء وتعرف طلبا كبيرا على المنتوجات الجزائرية من فواكه معروفة بجودتها وذوقها خاصة ما تعلق بالحمضيات التي تعد من أجود الحمضيات في العالم. مؤكدا أن أسواق إفريقيا الوسطى باتت تستقطب المصدّرين والمتعاملين الاقتصاديين لكونها أسواقا لا تفرض قيودا وشروطا تعجيزية على المصدّرين خاصة فيما تعلق بالتغليف والتعليب كما تفرضه الدول الأوروبية مما يكلّف المصدر تكاليف إضافية، بقدر ما تهتم بالمنتوج في حد ذاته الذي يجب أن يكون ذات جودة ونوعية.

وأضاف حد كحيل أن عمليات التصدير ستعتمد على النقل البري لإيصال هذه المنتوجات في الوقت المطلوب دون تعرضها للتلف، باعتبار أن النقل البحري يستغرق مدة طويلة تحدّدها شركات النقل بـ30 يوما، وهو ما سيعرض المنتوج إلى التلف أو نقص الجودة أو قد يتطلب إمكانيات ضخمة ومعتبرة للحفظ في غرف تبريد وحاويات مخصصة لذلك.

وبدأت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تتجه أكثر فأكثر إلى تصدير كميات هامة من الخضر والفواكه، بهدف الاستثمار في الفائض الذي كانت تسجله كل موسم في بعض المنتوجات إلى جانب تصدير منتوجات يكثر عليها الطلب في الخارج، إضافة إلى دعم جهود الحكومة في تنويع الصادرات خارج المحروقات، حيث بدأت الخضر والفواكه الجزائرية تحجز مكانا لها في الأسواق الخارجية، خاصة في روسيا وأوروبا، بعد أن كانت التمور الجزائرية وحيدة في وسم "أنتج بالجزائر"، والفضل يعود إلى الذوق الأكثر طبيعي مقارنة بمنتوجات دول أخرى.

وسيمكن مشروع استلام الجزائر لألاف الحاويات المجهزة بنظام تبريد خلال الأشهر القادمة- كما أشار حد كحيل-، والتي ستوجّه خصيصا لتصدير الخضر والفواكه من رفع كميات تصدير هذه المنتوجات للاستجابة للطلب المتزايد، باعتبار أن عدم وجود هذه الحاويات التي ظل المصدّرون مجبرين على استئجارها من شركات النقل الأجنبية، مشكل يحول دون التمكّن من الاستجابة للطلب المتزايد بسبب ارتفاع تكاليف الإيجار، وعدم التمكّن من نقل البضاعة على حالتها بحكم بعد المسافة وطول مدة النقل مما يعرضها إلى التلف.

EL MASSA المساء
يـومية إخبـاريـة وطنيـة
الصفحة: 08

لضبط السوق ببومرداس

تسويق 14 ألف طن من المنتجات الفلاحية المخزّنة

تقوم مديرية المصالح الفلاحية لبومرداس حاليا، بتفريغ وتسويق كمية من المنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك، تقدر بنحو 14 ألف طن، كانت مخزّنة في غرف تبريد متعاملين خواص عبر الولاية، حسبما عُلم من هذه الهيئة.

وأوضحت رئيسة مصلحة الإنتاج والدعم التقني، بوسوسة يمينة، أن بالتعاون مع المتعاملين الخواص، شرعت مديرية المصالح الفلاحية، منذ الفاتح من شهر جانفي الجاري، في التفريغ التدريجي لنحو 14 ألف طن من البصل والثوم والبطاطس.

وأشار المصدر إلى أن كمية البصل الجاف الموسمي التي تم تفريغها تقدر بنحو 5700 طن، وقرابة 3 آلاف طن من مادة الثوم الجاف الموسمي، وحوالي 5300 طن من مادة البطاطس الموسمية.

وذكرت المسؤولة أن جني المواد الفلاحية المعنية بعمليات التفريغ، كان جرى خلال الموسم الفلاحي 2023 2024، مشيرة إلى أن عملية تفريغ البطاطس توشك على الانتهاء، فيما سيتواصل تفريغ الثوم والبصل إلى غاية شهر رمضان المقبل. ولفتت السيدة بوسوسة إلى أن هذه العملية تهدف إلى ضمان وفرة المواد واسعة الاستهلاك في مختلف أسواق ولاية بومرداس والولايات المجاورة لها؛ لضبط وضمان استقرار الأسعار.

ح. س

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 08

أولاد جلال

الحمى القلاعية تدفع إلى غلق مؤقت لأسواق الماشية

• قررت، أمس الأول، السلطات المحلية لولاية أولاد جلال إصدار قرار يقضي بالغلق المؤقت لأسواق الماشية، ومنع تنقل وتجمع الحيوانات عبر إقليم الولاية التي تشتهر بسلالة أغنام أولاد جلال، وذلك تفاديا لانتشار مرض الحمى القلاعية. واستنادا إلى بيان القرار، فإن العمل به جاء بناء على النتائج المخبرية الإيجابية للإصابة بمرض الحمى القلاعية عند الأبقار الصادرة عن المخبر الجهوي بقسنطينة، بتاريخ الخامس من الشهر الحالي، وعطفا على التصريحات الرسمية لحالات الاشتباه بإصابة المجترات الصغيرة بمرض الحمى القلاعية الصادرة عن بعض البياطرة الخواص. القرار المذكور يتضمن الغلق المؤقت لجميع أسواق الماشية الأسبوعية واليومية، ومنع كل تجمع للحيوانات عبر إقليم الولاية لمدة ثلاثين يوما، ابتداء من تاريخ إمضاء هذا القرار قابلة للتجديد حسب الوضعية الوبائية لمرض الحمى القلاعية. كما يمنع تنقل الحيوانات الحساسة عبر إقليم الولاية، ماعدا تلك الموجهة إلى المذابح مرفقة بشهادة توجيه بيطرية للذبح. ودعت الجهات المكلفة بتنفيذ القرار إلى تكثيف عمليات الرقابة وتطبيق القانون في مثل هذه الحالات لتفادي انتشار المرض والحفاظ على الثروة الحيوانية وسلامة المواطنين. ومعلوم أن ولاية أولاد جلال التي تشتهر بالسلالة التي تحمل تسميتها تتوفر على عدد من الأسواق الكبيرة التي تعد مقصدا للموالين والتجار في عاصمة الولاية، وكذا بلديات البسباس ورأس الميعاد. وفي ذات السياق شرعت المصالح البيطرية بالولاية في حملة تحسيس واسعة في أوساط المربين لتوعيتهم بمدى خطورة المرض، وأكدت على أهمية الاتصال بمفتشية البيطرة والأطباء البيطريين في حال تسجيل أعراض بين رؤوس الماشية من أجل عزلها وتطهير الإسطبلات بما يسمح بوضع حد لمختلف أشكال العدوى.

ل. فكرون

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
الصفحة: 09

عقب تسجيل حالات مشتبهة للمرض وسط المواشي

إجراءات وقائية لمنع ظهور داء الحمى القلاعية بالبويرة

أكدت المصالح البيطرية لولاية البويرة عن اتخاذها لجميع الإجراءات الوقائية، قصد منع ظهور داء الحمى القلاعية الذي يصيب المواشي، مع تحسيس الفلاحين والمربية بإتباع تلك الإجراءات، خاصة بعد تسجيل حالات مشتبهة بالإصابة بالولاية وحالات أخرى مؤكدة بولايات مجاورة.

وأبرزت المفتشة البيطرية بالولاية، جميلة بن بلقاسم في تصريح لها للإذاعة المحلية، بأن مصالحها لم تسجل لغاية اليوم أي حالة إصابة مؤكدة بداء الحمى القلاعية الذي يصيب الأبقار والمواشي دون الإنسان، ما عدا بعض الحالات المشتبه فيها والتي أخذت منها عينات لإخضاعها للتحاليل اللازمة بالمخبر الجهوي المختص، حيث يعتبر الأخير، حسب ذات المتحدثة، المصدر الوحيد لتأكيد حالة الإصابة من عدمها.

كما أضافت المفتشة البيطرية بأن مصالحها قامت باتخاذ جميع الإجراءات الوقائية من مراقبة وتحسيس للمربين قصد منع ظهور هذا الداء الفتّاك وسط المواشي، لاسيما في مجال الاهتمام بالنظافة والإخطار المبكر عن أي حالة مشتبهة بالقطيع، حيث يسهر البيطريون على تنفيذ جميع الإجراءات الكفيلة بحفظ الثروة الحيوانية وسط المربين.

تجدر الإشارة إلى أن ولاية البويرة، وعلى غرار عديد الولايات، تعرف غلق أسواق المواشي فيها منذ أشهر، وهذا بقرار من الوالي كإجراء وقائي للحد من انتشار مرض الجلد العقدي المسجل ببعض الولايات المجاورة، وهو الغلق المستمر حاليا الذي يساعد على منع انتشار داء الحمى القلاعية المسجل ببعض الولايات المجاورة.

■ أحسن حراش

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 11

حسب توقعات مصالح الفلاحة بعين تموشنت

إنتاج 48 ألف قنطار من الحمضيات هذا الموسم

خصصت ولاية عين تموشنت مساحة معتبرة لغراسة الحمضيات، بما فيها البرتقال والليمون، وعرفت هذه الشعبة تطورا في السنوات الأخيرة، إلى غاية بلوغ 660 هكتار، إذ لم تكن تتعدى 393 هكتار، فيما يتوقع مسؤولو القطاع إنتاج نحو 48 ألف قنطار من الحمضيات هذا الموسم.

محمد عبيد

قال بن عودة بومدين، مهندس رئيسي بمديرية المصالح الفلاحية، مكلف بملف الأشجار المثمرة، إن هذه النتائج جاءت بفضل دعم الدولة الخاص ببرنامج تنمية المناطق الجبلية، الذي انطلق سنة 2021، ومكن من غرس 9500 شجرة، وزعت على المناطق الجبلية لفائدة 5 بلديات ساحلية، إلى جانب التمويل الذاتي، مؤكدا أن بعض الفلاحين أقاموا شراكات استثمار، مما زاد في المساحة التي وصلت حاليا إلى 660 هكتار، تحوي عدة أصناف من الحمضيات، منها "أرونجين" بـ27 هكتارا "واشنطن طمسون"، «واشنطون نفال"، «كليمونتين" بمساحة 83 هكتارا والبرتقالي الموحد بين "واشنطون نفال" على مساحة 370 هكتار و«طومسون نفال" بـ 188 هكتار، إلى جانب الليمون بمساحة صغيرة تقارب 2 هكتار، كون غالبية المستثمرين يميلون إلى إنتاج البرتقال.

مع العلم أنه، منذ القدم، اشتهرت معظم مناطق عين تموشنت بإنتاج الحمضيات، التي تمركزت في السواحل، على غرار بلديات ولهاصة، بني صاف، سيدي ورياش، الأمير عبد القادر وسيدي صافي، لتتوسع بدخول عدد من المستثمرين مؤخرا، نحو بلديات تارقة، عين تموشنت، وادي برقش وسيدي بن عدة، وشملت أيضا بلديات أخرى، مثل بولهاصة وسيدي ورياش، بالنظر إلى المناخ الملائم الذي يتلاءم وإنتاج برتقال نوع "واشنطن نفال".

وانطلقت بولاية عين تموشنت، عملية جني الحمضيات في منتصف شهر نوفمبر، خاصة نوع "كليمونتين"، متبوعا بصنف "واشنطون نفال" الذي بدأ في نهاية ديسمبر، بعد نوع "طومسون"، وشملت عملية الجني إلى غاية اليوم، 316 هكتار، بكمية إنتاج توازي 48 ألف قنطار بمعدل يتراوح بين 140 و150 قنطار في الهكتار الواحد، وبالرغم من عامل الجفاف الذي تسجله الولاية في السنوات الأخيرة، إلا أن الإنتاج بقي في مستواه ثابتا، وفق ذات المتحدث، الذي أكد أن توسيع المساحة حافظت على المردود، بالإضافة إلى دعم الدولة الذي مكن من حفر الآبار الارتوازية وإنشاء الأحواض الإسمنتية والأحواض الأرضية للسقي، مع احترام المسار التقني، رغم الجفاف.

فيما يقوم المعهد التقني المتخصص في إنتاج البذور، بدور هام في إنتاج الأشجار المثمرة، بحيث توفر 37 نوعا لتلقيح الأشجار سالفة الذكر. كما يقوم المعهد بالتكوين المستمر لأصحاب المشاريع الجديدة، لما تطلبه الحمضيات من شروط لإنجاحها، والمتمثلة في المناخ والماء، إلى جانب تفادي الرياح والجليد، وضرورة إجراء تحاليل التربة وتحاليل المياه.

الشعب
يومية وطنية اخبارية تاسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة: 24

صالون الفلاحة والصناعات التحويلية والثروة الحيوانية
أكثر من 60 عارضا في الطبعة الثالثة بالمنيعة

يشارك نحو 62 عارضا في صالون الفلاحة والصناعات التحويلية والثروة الحيوانية في طبعته الثالثة، الذي انطلقت فعالياته، أمس الاثنين، بولاية المنيعة.

تميزت الطبعة من الصالون، بمشاركة عارضين يمثلون عدة مؤسسات وطنية وأخرى معتمدة لشركات أجنبية متخصصة في مختلف الخدمات الصناعية المتعلقة بالجانب الفلاحي، على غرار العتاد والأسمدة والتقنيات الحديثة المستخدمة في مجال الري، وكذا معدات الكهرباء والطاقة الشمسية التي تساهم في الرفع من قدرات الإنتاج، وتخفيض فاتورة الكهرباء لدى المستثمرين، بحسب المنظمين.

كما يحضر في المعرض، خبراء في المجال الفلاحي والاقتصادي الذين ينشطون مداخلات، وتقديم إرشادات في المجال الفلاحي، نظرا لما تزخر به ولاية المنيعة من موارد طبيعية مختلفة.

بالمناسبة، أبرز والي الولاية مختار بن مالك، لدى إشرافه على افتتاح هذه التظاهرة الفلاحية، ما تزخر به ولاية المنيعة من مؤهلات فلاحية التي حولتها إلى قطب فلاحي في مجال الفلاحة الصحراوية، سيما ما تعلق منه بإنتاج الحبوب والأعلاف والتمور والفواكه الموسمية.

وأكد على توفر فرص الاستثمار في هذه الولاية، لما تتوفر عليه من مساحات صالحة للزراعة وقدرات مائية وتربة خصبة، التي تمكن من تحقيق إنتاج مختلف أنواع الزراعات الاستراتيجية، مشيرا إلى المرافقة التي تضمنها السلطات العمومية لتشجيع الاستثمار في هذا المجال الاقتصادي.

من جانبه، أفاد مدير المصالح الفلاحية مصباح يوسف، بأن المعرض يشكل فرصة سانحة للمستثمرين الفلاحيين من خلال تقريبهم من المتعاملين الاقتصاديين وممثلي المؤسسات الصناعية والخدماتية المتعلقة بالمجال الفلاحي.

وينظم صالون الفلاحة والصناعات التحويلية والثروة الحيوانية (14-16 يناير) بالقاعة متعددة الرياضات ببلدية حاسي القارة، بمبادرة من شركة «إكسبو» المتخصصة في تنظيم المعارض والصالونات الدولية.

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 07

لتجسيد قطب فلاحي للزراعات الاستراتيجية

اقتراح تخصيص 10 آلاف هكتار بالمنيعة

تم اقتراح أوعية عقارية بمساحة إجمالية تفوق 10 آلاف هكتار بولاية المنيعة، لتجسيد قطب فلاحي متخصص في الزراعات الاستراتيجية، في إطار الشراكة "الجزائرية - القطرية".

ويهدف هذا المشروع الاستثماري إلى تعزيز قدرات إنتاج الحبوب والأعلاف ومختلف المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، كما جرى توضيحه خلال لقاء عقد بمقر الولاية، تحت إشراف السلطات المحلية، وبحضور ممثلي الشريك القطري.

وخلال هذا اللقاء قدم عرض مفصل من قبل مديرية المصالح الفلاحية حول المؤهلات الفلاحية التي تتميز بها ولاية المنيعة، لاسيما في زراعة مختلف أنواع الحبوب، قبل القيام بمعاينة ميدانية للمحيطين الفلاحيين "النقطة الكيلومترية 154" و«لفيلة" ببلديتي المنيعة وحاسي الفحل، اللذين تم اقتراحهما لاحتضان هذا المشروع.

وبهذه المناسبة، أكد والي الولاية، مختار بن مالك، بأن مصالحه تعمل كل ما في وسعها لمرافقة إنجاز مثل هذه المشاريع الاستثمارية الكبرى وتقديم كافة التسهيلات الإدارية، تجسيدا لمساعي السلطات العليا للبلاد الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الفلاحية الاستراتيجية.

المنيعة: فريد. ن